المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية

د. علي محمد ديهوم
قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ الجامعة الأسمرية
Allllaiiiii1981@gmail.com

د. فتحي بلعيد أبو رزيزة
قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ الجامعة الأسمرية
Fathip3030@gmail.com

مقدمة:

ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة وشغل حيزا في الفكر السياسي، ليعود اليوم وبقوة ليرتبط بمفهوم التنمية بمختلف أشكالها وميادينها ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر لكلا منهما حيث أنهما من المفاهيم التي تبلورت وشاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة ويعتبر المجتمع المدني مؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي. فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع مبادئها. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة لكن ذلك لا يحدث إلا في ضل توفر البيئة الديمقراطية التي تساهم في فتح المجال أمام المشاركة المجتمعية وبناء فلسفه الحكم الرشيد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها.

1. **إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

" ما هي طبيعة مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية"

وتحت هذه الإشكالية تتدرج الأسئلة الآتية:

- ما هي طبيعة المجتمع المدني وعملية التنمية المحلية؟
- ما هي العوائق التي تعترض مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية؟

2. **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية من مختلف جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتحديد طبيعة المجتمع المدني وعملية التنمية، وتحديد أهم العوائق التي تحد من دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

3. **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في أنه يحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في تدعيم العملية التنموية وتحديد مسؤوليته وعلاقته بالرقي والتقدم الاجتماعي، وتقيم الشراكة وعملية التنمية، وتحديد أهم العوائق التي تحد من دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

4. **منهجية البحث:**

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية وهي المنهج الوصفي التحليلي لشدة ارتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، والمنهج التاريخي.

5. **تقسيمات البحث:**

أولاً: الإطار النظري.

ثانياً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية.

ثالثاً: الصعوبات والتحديات التي يوجهها المجتمع المدني في عمليات التنمية المحلية.

أولاً: الإطار النظري:

1. مفهوم المجتمع المدني:

أ. التطور التاريخي:

لقد أصبح المجتمع المدني من المفاهيم المحورية في الخطاب العالمي المعاصر، حيث يتردد الحديث عن دوره وفاعليته وتعاظم وظائفه على المستويات المحلية والقومية على السواء، ويكشف تأمل المجتمع المدني عن إمكانية النظر إليه باعتباره يشكل طاقة تحريرية دائمة ومتجددة تتكشف بصورة مستمرة عن إمكانيات تحريرية متجددة، على هذا النحو بدأ المجتمع في العصر الإغريقي حينما دعا الفيلسوف " أرسطو طاليس" إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التتبع التاريخي لمفهوم المجتمع المدني يتطلب الاهتمام ببعدين أساسيين، يتمثل الأول في مجموعة الظروف التاريخية التي دفعت إلى ظهور المفهوم ونمط المجتمع الذي يشير إليه، والبعد الثاني إلى التحولات التاريخية التي طرأت على المفهوم بحيث انتهى عبر هذه المرحلة التاريخية إلى الحالة التي هو عليها الآن، والجدير بالذكر هنا أنه عند التعرض للبعد التاريخي يمكن ملاحظة انه لم هذا المفهوم نشأ لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي(www.rezger.com/alebdt/showart.asp.aid)، ومنهم من يرى أن المجتمع المدني ظاهرة أوروبية المنشأ وافقت ظهور الطبقة البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض الإقطاع (حلاوة، 1992)، ثم شاع هذا المصطلح مع قيام الثورة الفرنسية، وانتشار مبادئها في الإخاء والمساواة والحرية، في حين يرى آخرون بان مصطلح المجتمع المدني ظهر في مقابل المجتمع الطبيعي من ناحية، والمجتمع الديني من ناحية أخرى، وذلك في أول نشأة له، في سياق نظريات التعاقد خلال الفترة الممتدة من عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم حكوماتهم. (الأنصاري، 2000).

والعودة إلى البعدين الظروف التاريخية والتحولات يشير الكثير أن الظروف التاريخية هي التي دفعت باتجاه تبلور المفهوم، حيث نجد حركة الإصلاح الديني التي تزعمها " مارتن لوتر" الذي أعلن مطالبته بالإصلاح والتخلص من

سيطرة الكنيسة كان لها دور هام في فتح آفاق تعميق وتطوير مفاهيم المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، كما ساهمت التحولات التاريخية في فتح آفاق تعميق وتطوير مفاهيم المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، كما ساهمت التحولات التاريخية في تطور المجتمع المدني من خلال التطور التاريخي للمجتمعات وخصوصاً في أوروبا والانتقال من النمط الزراعي الإقطاعي المحدود الأفق والمغلق إلى النمط التجاري والصناعي بآفاقه المفتوحة، وذلك من خلال صراع وتناقص نوعي على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية بدأت تتحقق تراكماته العديدة والإعلان عن بدء عصر جديد للبشرية هو عصر النهضة والتطوير (باحثين، 2005).

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي تعرض الفكر المعاصر بالدراسة والنقد وقدمت مجموعة من التعاريف شملت مجموعة من المفكرين والباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية، ورغم الاختلاف بين هؤلاء المفكرين والدارسين، والتي قد تصل إلى حد التناقض، فإن التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وتحدد الوظيفة الأساسية إذا تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسيس والتنظيم القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد والمواطن والدولة القوية المطلقة السيادة.

(يعقوب، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123431).

ب. مفهوم المجتمع المدني:

ونحاول التعرض لمجموعة من التعريفات للمجتمع المدني ومن هذه التعريفات ما يلي:

يعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة الهيئات والمؤسسات التي تعبر عن المبادرات الفردية أو الطوعية للمواطنين الذين ينظمون أنفسهم في مؤسسات ذات استقلال عن الحكومة التي ترعي مصالح الأفراد والجماعات وتعظم من قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة العامة" (القرعان، 2009).

كما يعرف المجتمع المدني بأنه " تلك التنظيمات الطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة، ولكنها تساهم في صياغة القرارات، خارج المؤسسات الرسمية للدولة"، وبهذا المعني بضم المنظمات غير الحكومية والنقابات بكل أنواعها، والجمعيات والأندية وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية.(مسعود، 2005).

ويعرف " فهمي هويدي" المجتمع المدني بأنه " ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط والأندية، وجماعات المصالح والضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجمهور، وتعكس حيوية موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف مساحات العمل". (هويدي، 1993).

ويعرف " عياض بن عاشور" المجتمع المدني بأنه " مجموع التنظيمات الإدارية والاصطناعية غير الطبيعية التي تعبر عن المصالح والآراء وتدافع عنها كالنقابات والأحزاب والجمعيات والمجموعات والشركات والمقالات واتحادات أرباب العمل.(عاشور، 1998).

ويعرف " محمد السيد سعيد" مجموعة القيم والعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي طوعياً، وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الم الأوسع ثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعي العام والمنهجي

في إطار ديمقراطي، أي كل التنظيمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول للسلطة والتي تتواصل بين الأفراد والدولة.(سعيد، 1997).

كما يعرف المفكر الإيطالي " أنطونيو جرامش" أن المجتمع المدني هو" عبارة عن ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشاير الهيمنة المضادة للطبقة العاملة، حيث يتعين على الطبقات الكادحة أن تواجه الثقافة الرأسمالية بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها بما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.(السيد، 1997).

وإجمالاً يمكن القول إن التعريفات الكثيرة والمتعددة للمجتمع المدني التي يطرحها الباحثون والكتاب، قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني وهي امتداد للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري وعلماء وتركزت هذه التعريفات على مجموعة من الأمور الأساسية وهي كالآتي:

- الحيز المستقل أو المساحة القائمة في الفضاء العام بين الأسرة والسلطة.
- وجود بيئة أخلاقية تحافظ على تامين الحقوق والالتزامات.
- الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين.
- الاستقلالية التي بدت وثيقة الصلة باختيارات الأفراد والجماعات وبالحريات التي تعتبر مكوناً رئيسياً لمجتمع المدني.
- الارتباط بالبعد الاقتصادي من خلال السعي لإرساء مبادئ العدالة والفرص المتساوية.

ج. مقومات المجتمع المدني:

ينطوي مفهوم المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية هي (أغنية، 2012):

أ. الإطار التنظيمي والمؤسسي فالمجتمع المدني يضم مجموعة التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها.
ب. الفعل الإرادي الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وينضمون إليها طواعية، نظراً لذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني تختلف عن الجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استناداً إلى أسس موروثة تقوم على معايير قرابة أو معايير عزفية أو دينية.
ج. الاستقلال عن الدولة، ويعد هذا الركن من أبرز أركان المجتمع المدني حيث إن تنظيماته تتمتع باستقلالية حقيقة عن سلطة الدولة، هذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض فيها أنها تتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلاً عن امتلاكها فضاءاً من حرية الحركة، لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه التنظيمات المعنية.
د. الإطار القيمي الأخلاقي السلوكي ويتمثل في مجموعة القيم والمعايير والسلوكيات التي تلتزم بع تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها وبين الدولة، ومن هذه القيم التسامح، وقبول الاختلاف والتعدد والتنوع في الفكر والرؤى والمصالح بين الذات والآخرين، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات.

هـ. مكونات المجتمع المدني:

يمكن تعريف مكونات المجتمع المدني بأنها مجموع الوحدات المتنوعة والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني، وتنقسم مكونات المجتمع المدني إلى مكونات متوافق عليها وأخرى يتم استبعادها، وهي كالآتي: (قنديل، 2008):

أ. مكونات متوافق عليها، وهي:

– المنظمات غير الحكومية.

– المنظمات الحقوقية والدفاعية.

– منظمات الأعمال.

– الجماعات المهنية.

– الاتحادات العمالية.

– النوادي الاجتماعية والرياضية.

– قطاع من الجامعات الغير ربحية وبمعايير محددة.

ب. المكونات التي تم استبعادها، وهي كالآتي:

– الأحزاب السياسية باعتبارها تسهى للوصول إلى السلطة، وفي حالة وصولها إلى السلطة نفقد مبدأ الاستقلال عن الحكومة.

– وسائل الإعلام لأنها قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها، وقد تكون خاصة أو حزبية، فتفقد استقلاليتها أيضاً، تحت تأثير عامل غلبة تيارات سياسية عليها، أو السعي للربح.

– الحركات الاجتماعية لأنها تفتقد عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلية قانونية معينة وعنصر الاستمرارية والاستدامة.

2. التنمية المحلية:

لقد فرضت قضية التنمية على الفكر الدولي، اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب العالم، عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال. حيث أن قضايا التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعديها الوطني والمحلي، والتنمية الحضرية وتنمية المجتمع الريفي وغيرها، بدأت تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية والعلماء والمفكرين إلى محاولة تطوير بعض المفاهيم المحددة لظاهرة التنمية.

أما التنمية المحلية فهي تتمثل في البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفاً في أقاليم الدولة ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفاً من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان، (عبد اللاوي، 202) كما تعرف التنمية المحلية بأنها "عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وتحل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل

كل موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع اشراك الإنسان المحلي" (حاج أحمد، 2007).

كما تعرف التنمية المحلية بأنها "بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم المحلية والتي تشكل في آن واحد أحد أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الإجزاء الأكثر تخلفاً في الدولة والتي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها" أو هي "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، يهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب" (عبد اللاوي، 2012).

فالتنمية المحلية بهذا المعنى، تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة المناسبة لإحداث تنمية محلية غير أن هذه الخطط والبرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية.

وإجمالاً فإن التنمية المحلية ترمى في حقيقة الأمر إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي عندهم، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المستوردة (عبد اللاوي، 2012).

وتعتبر التنمية المحلية مهمة جداً في المجتمعات النامية من منطلق أن وظيفة المجتمعات النامية واحتياجاتها إلى مشاريع تنموية تكلف الحكومة كثيراً تجعلها تنوء عن أن تحقق للقاعدة الشعبية العريضة كل أملها في التقدم والرخاء، وتهدف هذه العملية إجمالاً إلى أهداف معنوية وأهداف مادية وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

1. تهدف التنمية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع الوطني مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع الوطني ثم المساهمة الفعلية من المجتمعات المحلية في التقدم الوطني.
2. تعتمد التنمية على الجهود الذاتية والمساهمة الإيجابية بين أفراد المجتمع في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.
3. لا يكفي لتنمية المجتمعات المحلية الاقتصار على الجهود المحلية بل ينبغي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالمجهودات الحكومية.
4. تهدف التنمية إلى تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقة إيجابية في عمليات التنمية.
5. تهدف التنمية المحلية إلى أن تكون جزء من خطة قومية عامة تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات المحلية والقومية (قدومي، 2008).

ثانياً: دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية:

إن عملية التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص تعتمد على مبدأ أساسي وهو مبدأ المشاركة، حيث أن المشاركة تقوم على أساس الشمولية والمساواة وتعتبر أن للجميع الحق في المشاركة على قدم المساواة دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو غيرها من الفروقات الاجتماعية وأهمها المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما سيشجع مشاركة الفقراء والمهمشين والفئات الضعيفة في التخطيط والإنماء الحضري، إن فكرة الشراكة تستند إلى مفهوم إشراك الأطراف الفاعلة جميعها وهذه تطال هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وبهذا يكون المجتمع المدني طرف من أطراف عملية التنمية المحلية وتكمن أهمية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وكل قيم المشاركة المدنية والتنمية بالشراكة، والتقليل من قوة معوقات عملية التنمية المحلية والمتمثلة في طغيان الروابط التقليدية والعائلية والمناطيقية والقبلية في عمل الكثير من المؤسسات، وكذلك تشكل هذه الجمعيات والمؤسسات على أساس غير ربحي أي لا تحركهم دوافع ربحية أو السعي المباشر للوصول إلى مواقع السلطة السياسية. (كريم، 2010).

وبدأ يكتسب عمل المجتمع المدني أهمية متزايدة يوماً بعد يوم ولا سيما مع اتساع الهوة بين الموارد وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز العمل التطوعي لسد تلك الفجوة، مع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، وبهذا يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع بعضها البعض هو شرط ضروري لأحداث التنمية الحقيقية، وفي أحيان كثيرة يعد دور المؤسسات أو المنظمات الأهلية دوراً سباقاً وليس تكميليا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططاً وبرامج تنموية تحتري بها الحكومات والمجالس المحلية، وإن كثيراً من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية "المجتمع المدني" لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وغيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تسعى إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية والإنمائية، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن تم خلق فرص عمل لهم وغيرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة متفردة من هذه المنظمات قد يبدوا صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية. (ملاوي، 2008).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة هي الطرف الممثل للدولة في معادلة الشراكة التنموية على الصعيد الوطني، أما على المستوى المحلي فإن الطرف الموازي للحكومة هو المجلس البلدي بصفته السلطة المحلية المنتخبة بالإضافة إلى الشريكين الأخرين وهما القطاع الخاص وهو جملة المؤسسات الاقتصادية وقطاع الأعمال المحلي، ورجال الأعمال والهيئات الاقتصادية النشطة، والشريك الثالث هو المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات والهيئات واللجان والناشطين الذين يتمتعون بحضور تمثيلي وفعالية ضمن النطاق البلدي، يمكن إجمال الدور التنموي للمجتمع المدني في الآتي:

1. الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني في التنمية/ تتمتع كل من البلدية ومنظمات المجتمع المدني بالصفة التمثيلية، ولكن مع بعض الاختلاف في صيغة ومدى هذا التمثيل، فالبلدية، أو بشكل أكثر تحديداً المجلس البلدي هو الهيئة المحلية لأكثر تمثيلاً للمجتمع المحلي نظراً لكونها منتخبة بالاقتراع العام من قبل جميع المواطنين، في المقابل فإن المجتمع المدني هو أيضاً منظمات لها صفة التمثيل المحدد لفئة سكانية أو مهنية أو مجموعة ناشطين تتسع أو تضيق بحسب طبيعة المنظمة المعنية وشكل تنظيمها ومستواه، ومن هذا فإن الشراكة بين المجالس البلدية والمجتمع المدني يتم من خلال توفير الخدمات وتنفيد المشاريع وضمن نطاق اختصاصها المحدد، وإجمالاً يمكن حصر دور المجتمع المدني في شراكته مع المجالس البلدية لتحقيق التنمية المحلية في الأدوار الأتية:

أ. دور رقابي على أداء البلدية وتنفيذ المشاريع، ونوعية الخدمات، والكلفة، والموازنة، والعدالة في توزيعها محلياً.

ب. العمل من أجل تحقيق التمثيل الصحيح في المجلس البلدي، ويشمل العمل والضغط من أجل حصول انتخابات نزيهة، واعتماد قانون عادل ومراقبة الانتخابات البلدية.

ج. الحرص والعمل على مشاركة الجميع فعلياً بالممارسة وعدم التمييز داخل المجتمع المحلي على أساس الاصطفافات الانتخابية أو على أي أساس آخر.

د. الحرص على المدافعة على مصالح البلدية والتنمية فيها من خلال التعاون مع المجلس البلدي في الضغط على الحكومة المركزية من أجل الانماء المتوازن.

هـ. دور تنفيذي مشارك في تقديم الخدمات من ضمن اختصاصها، وواجب استخدام مواردها الخاصة في سبيل الأهداف التنموية، وحقها في الدعم، على أن يتم ذلك ضمن خطة التنمية المحلية التي تتم صياغتها بشكل مشترك.

و. إدارة التنمية المحلية بين البلدية والمجتمع المدني، حيث أن البلدية هي طرف محوري يتحمل المسؤولية الأساسية في إدارة التنمية المحلية ودورها المحوري، من خلال الصلاحيات والمهام التنفيذية المناطة بالمجلس البلدي بحكم القانون، ومن ناحية أخرى فإن منظمات المجتمع المدني المحلية أو الناشطة ضمن النطاق المحلي هي بدورها طرف مشارك في العملية التنموية محلياً بالشراكة مع البلدية والقطاع الخاص، وعلى هذا الأساس فإن التنمية هي عمل مشترك بين المجلس البلدي والمجتمع المدني المحلي من أجل إدارة مشتركة للتنمية المحلية وتتم الإدارة المشتركة للتنمية من خلال:

أ. ضرورة الشراكة الفعلية بين كل الأطراف من أجل التنمية المحلية.

ب. حق وواجب العمل على وضع خطة تنمية محلية بشكل مشترك.

ج. تعاون الأطراف المحلية من أجل الحصول على الحقوق من المركز.

د. تشكيل هيئات مشتركة للتنمية بين البلدية والمجتمع المدني تعمل على تعبئة الموارد في النطاق المحلي. (نعمة، 2010).

وإجمالاً فإن العمل التنموي المحلي لا يستقيم دون إيجاد هياكل وآليات تؤمن اشتراك المواطنين من خلال إجراءات محددة تضمن الشفافية وإطلاع المواطنين على ما يقوم به المجلس البلدي ومنظمات المجتمع المدني من أعمال ومشاريع وما يتخذونه من قرارات، ومن ضمن هذه الإجراءات: الزامية نشر القرارات وبرامج العمل والمشاريع وإعداد الموازنة بالمشاركة وتنظيم الاجتماعات العامة الدورية وإعداد التقارير عن وضع التنمية، وعن المشاريع المتعددة والخدمات.

هذا التكامل بين المستويات والأدوار، والتفاعل من المكونات والفاعلين التنمويين، هو الذي ينقل المجتمع المحلي من دائرة التمثيل المؤسسي والتنفيذ الذي يجسده المجلس البلدي وأجهزته إلى دائرة التنمية التي لا تتحقق إلا من خلال المشاركة الفعلية المؤسسة والمستقرة وتحت رقابة وتأثير الرأي العام الذي يمثله عموم المواطنين ضمن النطاق المحلي.

2. دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:

إن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية من خلال القيام ببرامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة وتحسين مستوى الخدمات الصحية الأولية، ينطلق ذلك من خلال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي. فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع احصائيات المعوزين، وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن، والعمل على تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية والصحية وغيرها، ويعمل المجتمع المدني لمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال الآتي:

أ. تدعيم التعليم: من خلال ترسيخ فكرة "التعليم للجميع"، حيث يعمل المجتمع المدني من خلال جمعياته ومؤسساته المختلفة على تحقيق هدف التعلم لصالح الجميع، ويمكن لنا التطرق إلى تجربة منظمة من المجتمع المدني في بنغلاديش حيث قامت هذه المنظمة التي تعمل في مجال تنمية الريف "براك" بتقديم برنامج للتعليم الأساسي للأطفال الفقراء.

حيث قامت بإنشاء 21 ألف مدرسة ابتدائية وتحصل الملايين من الأطفال على التعليم عن طريق هذه المنظمة (عبد الحليم، 2008).

ب. العدالة بين الجنسين: أولت منظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة بدور المرأة لكي تقلص من الفقر من خلال العدالة بينها وبين الرجل.

ج. الاهتمام بصحة الأمهات: حيث تقوم الجمعيات المدنية وبمشاركة الأطباء لتوعية الأم الحامل وكيفية حماية الصحة لأن أساس التنمية هو القضاء على الأمراض.

د. توعية أفراد المجتمع: العمل على توعية المواطنين بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش الكريم واستغلال كافة الموارد المتاحة. (علي، 2008).

3. دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية:

يمثل دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال القضايا التالية:

أ. التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: حيث أن للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المحلية والمستدامة فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تحمل الشركات لمسؤولياتهم الاجتماعية تستطيع هذه الأخيرة تفادي ما يمكن أن يحدث جزاء سعيها وراء تحقيق مصالحها وأرباحها، كذلك تقوم الشركات بإدراج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب وبالتوازي مع أهدافها الاقتصادية ما يؤدي إلى تبني معنى أوسع للعائد الذي يعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، مما أدى إلى دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث، واعتبار المجتمع المدني رقيب ومشارك أساسي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي (هرمرش، 2010).

ب. الكفاءة في تقديم الخدمات: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن هنا فإنها تحاول تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع. (ملاوي، 2003).

ج. تشجيع العمل التطوعي الذي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب العاطلين عن العمل بشكل خاص حيث تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد، حيث تشير هذه الدراسات أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف. (ملاوي، 2008).

4. دور المجتمع المدني في التنمية البيئية "حماية البيئة":

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة مهمة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية، حيث فرض هذا الاخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة مشاكل البيئة محلياً، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة من البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الإستشارة بحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في وضع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل الهيئات العامة لان المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً. (وناس، 2004)

وتتجسد أدوار المجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية في الاتي:

أ. دور المجتمع المدني في التربية البيئية والتي تعني تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها، " تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، وتنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية وإبقاء الضرر البيئي". (الرفاعي، 1997)

ب. الدور التوعوي: حيث أن أنجح أنواع العمل البيئي هو التوعية بالقدوة، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى نشر الوعي وتعريف الاشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

ثالثاً: التحديات والمعوقات التي تواجه دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

توجد في كل مجتمع من المجتمعات مجموعة من التحديات والمعوقات التي تقف أمام المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المحلية الفعلية والحقيقية من قبل المجتمع المدني ومن هذه المعوقات ما يلي:

- ضعف التمويل الخاص بمؤسسات المجتمع المدني: حيث تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة، وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلباً على استقلال

نشاطها، ونشير إلى أن العديد من الدراسات السياسة الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها، ويعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل المدني.

• التحديات السياسية: حيث أن العديد من الأطراف السياسية والمؤسسات وعلى راسها السلطة السياسية القائمة تسعى لاحتواء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني أو على الأقل منافسة أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلباً فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية أو المؤسسة بشخصيتها والقيام بمهامها، حيث يلاحظ في بعض الأحيان هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل المدني وخلطة مع العمل السياسي واستخدام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف انتخابية.

كما أن التشوه في الثقافة السياسية وقيم الديمقراطية في المجتمع لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديداً لكيان الدولة، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد، فالدراسات السياسية المعاصرة تؤكد أن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها توجده، لأنها تعي حيويته لديمومتها، وعلى هذا الاساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني. (حلالي، 2005)

• التحديات القانونية: حيث أن النصوص القانونية التي تحكم العمل المدني في الكثير من الدول تفرض الكثير من القيود على العمل وهو ما يمثل حاجزاً أمام إمكانية تحرر واستقلال مؤسسات المجتمع المدني ويلاحظ هنا أن موقف الدولة إزاء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني يتسم بعدم الثقة ولذلك تضع العديد من القيود القانونية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وعليه في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا أي الدولة وهو الأمر الذي يعني أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء، بل إن النصوص القانونية تؤثر حتى على الفاعلية من ضرورة التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاملها بالمصاريف وبهذا تكون هذه القيود حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات التي كثيراً ما تفشل قبل أن يتم اعتمادها وهذا لن يسمح لها أن تلعب دوراً بارزاً وكبيراً في مجال التنمية المحلية. (العياشي، 2001)

• تحديات ثقافية: تتمثل في ضعف ثقافة التطوع وجود طاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية، وعدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية في الوقت الذي يجب أن يتعاظم فيه دور المنظمات التطوعية، فكلما ازدادت ثقافة التطوع وأصبح المواطن مدركاً لأبعاد العمل المدني والاجتماعي أتى العمل المدني بنتائج إيجابية وحقيقية، وإن ثقافة التطوع هذه تزداد في المجتمعات المستقرة التي يسودها القانون في حين تضعف في المجتمعات التي يسيطر عليها النظام القبلي والعشائري. (ملاوي، 2008)

• تقترب برامج منظمات المجتمع المدني في بعض الدول والمجتمعات إلى عمل الإحسان، في حين أن عمل هذه المنظمات في بعض المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية، إن هذا يستدعي إعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها هذه المنظمات، وتجاوز فكرة الإحسان المباشر إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط هذه المنظمات، والتركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الأمية بدل من فكرة تقديم المساعدات. (ملاوي، 2008)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

حاول البحث التعرف على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

1. إن المجتمع المدني لا بد أن يكون له دور في عملية التنمية المحلية حيث أن عملية التنمية الحقيقية هي التي تحدث بالمشاركة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
2. إن الدول التي لا توفر البيئية القانونية والسياسية لعمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة صحيحة تعمل على تحييد طرف من أطراف عملية التنمية.
3. إن الفشل في إرساء دعائم منظومة الحوكمة يعد التحدي الأبرز في إحداث تنمية محلية قائمة على الشراكة مع القوى الاجتماعية المختلفة.
4. إن الموارد المالية الخاصة بتمويل منظمات المجتمع المدني تعد المتحكم الأبرز في مدى فاعلية هذه المنظمات المدنية.
5. إن الوعي المجتمعي من أهم الأسس التي تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في عملية التنمية.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة ترسيخ ثقافة التطوع والعمل المدني ضمن المؤسسات المنظمات المدنية وقيم المشاركة والتنظيم.
2. توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة والحد من النزعة الفردية وتحقيق الإندماج المجتمعي.
3. إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني واحترام الحق في حرية تكوين الجمعيات والمنظمات المدنية.
4. تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال رفع أداء العاملين فيها بالتدريب والتكوين والاستفادة من التجارب المتقدمة في هذا المجال.
5. الاهتمام بمصادر التمويل المادي مع الوضع في الاعتبار ما تحتاجه منظمات المجتمع المدني من تكلفة وأهمية خلق الوعي الاجتماعي الذي يقدر أهمية دعم مثل هذا النشاط دون وضع قيود على حرية الفكر والعمل وهو ما يدعم استقلالية المجتمع المدني.
6. اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكاً مع الإدارة المحلية في التخطيط والتنفيذ والتقويم والاعتراف بالدور التنموي لهذه المنظمات من قبل السلطة.
7. ضرورة بناء قواعد بيانات متكاملة يتم تحديثها باستمرار تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. أماني قنديل، (2008)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
2. عياض عاشور، (1998)، المجتمع المدني دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي وعن المجتمع باذته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، ط1، (بلا مكان: دار تونقال للنشر).
3. فهمي هويدي، (1993)، الإسلام والديمقراطية، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر).
4. مجموعة باحثين، (2005)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون العلمي، ط1، (بلا مكان: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية).
5. محمد السوداني أغنية، (2012)، سيد أبو عنيمة حميدة، المجتمع المدني وإشكالياته فيما بعد ثورات الربيع العربي، ط1، (القاهرة: دار إتوان).
6. يحي وناس، (2004)، المجتمع وحماية البيئة، " دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومة، (الجزائر، دار الغرب للنشر).

ثانياً: الدوريات:

1. أحمد إبراهيم ملاوي، (2008)، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2.
2. اميرة عبدالحليم، (2008)، هيئة بنجلاديش لتطوير الريف، مجلة السياسة الدولية، العدد 174.
3. خالد علي، (2008)، المجتمع المدني والتنمية في افريقيا، مجلة السياسية الدولية.
4. سلطان ناصر القرعان، (2009)، الإطار السياسي والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان حالة الأردن، مجلة النهضة، العدد الثاني المجلد العاشر، القاهرة، أبريل.
5. عادل مسعود، (2005)، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العداد12، يونيو.
6. عبدالرزاق حلالي، (2005)، إبراهيم بالهادي، الحركة الجمهورية في الجزائر بين هيئة الدولة والاستقطاب الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد314، أبريل.
7. كريم أبو حلاوة، (1992)، إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع المعاصر، مجلة الوحدة العربية، العدد(9)، أبريل.
8. محمد الرفاعي، (1997) أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، العدد 215.
9. نصر العياشي، (2005)، ما هو المجتمع المدني الجزائر نموذجاً، مجلة انسانيات، العدد13.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات العلمية:

1. أديب نعمة، (2010)، بلديات ومجتمع بلدي وتنمية، ورقة مقدمة لندوة البلديات والتنمية المحلية، لبنان، 27 فبراير.
2. الأمني العرضي حاج احمد واخرون، (2007)، الأطر المؤسسة للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، مجلة إنسانيات، العدد10.
3. حسن كريم (2010)، البرنامج البلدي والحكم الصالح، ورقة مقدمة لندوة البلديات والتنمية المحلية، لبنان، 27 فبراير.

4. محمد السيد سعيد، (1997)، الإعلام وثقافة المجتمع المدني، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأصلية العربية، القاهرة، 7 إلى 19 مايو.

5. محمد مصطفي كامل السيد، (2004)، المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية، ورقة مقدمة للندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودورة في الإصلاح، الإسكندرية، 21-22 يونيو.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. عبدالسلام عبد اللوي، (2010)، دور المجتمع المدني في التنمية في الجزائر، رسالة ما مسمي في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح.

2. منى هرموش، (2010)، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية "الانترنت":

.1www.rezgae.com/alebdt/showart.asp.aid شبكة المعلومات الدولية.